للتخفيف عن الأهالي تكاليف السفر إلى المدينة

نقيب محامي حلب لـ«الوطن»: مندوبون لتنظيم الوكالات للأهالي في مدينة منبج لتثبيت الزواج والطلاق في المحاكم الشرعية بمدينة حلب

| محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة المحامين في حلب نجدت عفش عن تكليف عدد من المندوبين تنظيم وكالات للأهالي في مدينة منبج وضواحيها التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد» لتثبيت حالات الزواج والطلاق في المحاكم الشرعية في مدينة حلب وذلك انطلاقاً بربط المدينة وضواحيها بالدولة، كما أن هذه الخطوة لتسهيل الأعباء المادية على المواطنين باعتبار أن تكاليف السفر إلى مدينة حلب مرتفعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عفش أن المندوبين الذين ينظمون الوكالات يوجدون لمدة أسبوع في مدينة منبج ومن ثم لمدة أسبوع في مدينة حلب لتثبيت حالات الزواج والطلاق وغيرها من الأحوال الشخصية في المحاكم الشرعية في حلب بعدها يعودون إلى مدينة منبج لتنظيم الوكالات لمن يرغب في ذلك.

وفيما يتعلق بموضوع تزوير الوكالات في حلب أكد عفش أن التزوير أصبح نادراً حتى إن نسبة التزوير انخفضت حتى ٩٩,٩ بالمئة وذلك بسبب الإجراءات التي تم اتخاذها، مشيراً إلى أن حالات التزوير التي تظهر هي قديمة أي إنها حدثت في السنوات الماضية.

وأشار عفش إلى وجود مبادرة في حلب للتخفيف من حالات الطلاق وهي تقوم على مجموعة من المحامين بالاتفاق مع القاضي الشرعي الأول بمقابلة طرفي الدعوى في دعاوى الطلاق لحل المشكلة بين الزوج والزوجة وهناك الكثير من الحالات انتهت بالصلح بينهما.

وحول نسبة الجرائم في حلب رأى عفش أن الجرائم لم تخرج على المألوف ومازالت ضمن نطاق المسيطر عليها، مشيراً إلى أنه لا توجد جرائم منظمة بل حالات فردية وآنية.

وبين أن عدد المحامين في حلب بلغ ٦ آلاف محام موزعين على الريف والمدينة، مؤكداً أن هناك ازدياداً في عدد المحامين المسجلين في النقابة.

ولفت عفش إلى أنه يتم إجراء دورات مكثفة للمحامين المتمرنين للتعريف بواجبات المحامين وحقوقهم وكيفية، وبالتالي يتم العمل على تأهيل المحامين وخصوصاً أن الحرب أفرزت العديد من المفرزات السلبية، ومن هذا المنطلق لابد من العمل على تأهيل الجيل الجديد من المحامين وهذا ما يتم من خلال الدورات المكثفة.

ولفت إلى أن فرع النقابة اتخذ العديد من العقوبات بحق محامين من دون أن يذكر عددهم، موضحاً أنه في كل جلسة للمجلس المسلكي يتم اتخاذ إجراءات بحق محامين، مؤكداً أن هناك الكثير من الشكاوى بحق محامين غير محقة ومن الممكن أن تصل نسبتها إلى ٧٠ بالمئة.

ولفت عفش إلى أن عدد المحاكم والقضاة في حلب كاف وأنه لا مشكلة في ذلك، فمثلاً يوجد ٢٠ محكمة بداية جزاء وست محاكم جنايات، لافتاً إلى أنه قبل الحرب على سورية كانت المحكمة في الجلسة الواحدة تنظر بحوالي عشرين إضبارة لكن حالياً من الممكن أن تنظر المحكمة بحوالي خمس أضابير.

> الجريمة في حلب ما زالت في إطار المألوف والمسيطر عليه

الأمطار تسهم في تحسن زراعة القمح وتبشر بمواسم جيدة

| حمص - نبال إبراهيم

بيّن مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن الهطلات المطرية هذا العام جيدة وأفضل من العام السابق وشملت جميع مناطق المحافظة وتبشر بمواسم وفيرة وساهمت في تحسن واقع زراعة القمح وري المحاصيل الزراعية وزيادة مخازين السدود والمياه الجوفية، لافتاً إلى أن زيادة معدل الهطلات في المناطق الشرقية وبادية تدمر أثرت بشكل إيجابي في الزراعات والمحاصيل البعلية والأشجار والمراعي.

وأشار إلى أن عملية زراعة القمح بالمحافظة مستمرة وجيدة وقد تجاوزت نسبة زراعته ٩٠,٤ بالمئة، حيث وصلت المساحات المزروعة بالقمح المروي إلى أكثر من ١٥٧٤٣ هكتارا من إجمالي المساحة المخططة البالغة ١٧٤٢٠ هكتاراً، وبلغت المساحة المزروعة بالقمح البعل ما يزيد على ١٩٦٨٧ هكتاراً من إجمالي المساحة المخططة البالغة ٢١٨٠٤ هكتارات، وفيما يتعلق بزراعة الشعير المروي فقد بلغت المساحة المزروعة ما يزيد على ٤٨٦ هكتاراً بنسبة تنفيذ تزيد على ٩٤ بالمئة من إجمالي المساحة المخططة البالغة ٥٤٩ هكتاراً، فيما وصلت المساحة المزروعة بالشعير البعل إلى ٣٨٠٧١ هكتاراً بنسبة تنفيذ بلغت ٩٩,٧ بالمئة من إجمالي المساحة المخططة البالغة ٣٨٢٠٣ هكتارات.

وأكد حمدان أنه يتم توزيع المازوت الزراعي على مزارعي القمح المروي والبعل والشعير المروي المتعاقدين مع مؤسسة إكثار البذار بمعدل ليتر مازوت لكل دونم زراعي، وأن إجمالي كمية المحروقات الموزعة في المحافظة بلغ ما يزيد على ٢٣٤٤٤٩ ليتر مازوت منها ١٩٧٠٥٥ ليتراً تم توزيعها على المزارعين والكميات المتبقية في المحطات قيد التوزيع ٣٧٧٩٤ ليتراً، مشيراً إلى أن الاحتياج المتبقي يبلغ ١٦٢٣٣٦١ ليتر مازوت.

وبالنسبة للأسمدة الزراعية قال مدير الزراعة: يتم توزيع نسبة ٢٥ بالمئة في الدفعة الأولى من كامل الكمية التي يحتاجها مزارعو القمح من السماد الآزوتي وفق الحيازة والمساحة حسب المنطقة الزراعية، إضافة إلى أنه يتم توزيع كامل الكمية من الاحتياج من سماد السوبر فوسفات لزوم زراعة القمح.

كهرباء السوق السوداء

٥٨٠٠ ليرة للكيلوواط ومعظم المشتركين بالأمبيرات استهلاكهم حوالي ٥ كيلوواط في الأسبوع

| عبد المنعم مسعود

حافظ سعر الليتر من مازوت التدفئة في السوق السوداء بدمشق وريفها على سعر ١٢ ألف ليرة وسطياً وفقاً للمؤشر السعري «لأم علي مازوت» بحيث تجاوز سعر «البيدون» من فئة ٢٥ ليتراً ٣٠٠ ألف ليرة.

وأشارت مصادر لـ«الوطن» لدى مولدي الأميرات في الغوطة الشرقية إلى أنهم عزفوا عن شراء المادة من السوق السوداء بسبب ارتفاع سعرها ولو قاموا باستجرارها لارتفع سعر الليتر إلى عشرين ألف ليرة خصوصاً أن الكميات التي يتم استجرارها كميات كبيرة في ظل عدم تخصيص «محروقات» لمشغلي مولدات توليد الكهرباء في الغوطة بأي كميات من المازوت الصناعي.

ويتابع المصدر: حالياً يمكن الحصول على ٥٠ ليتراً أو مئة ليتر بسعر بين ٨ آلاف و١٠ آلاف لكن بعد بحث لتأمينها.

وكشف صاحب أحد المولدات التي تولد الكهرباء في إحدى مدن الغوطة أنهم وبسبب شح مادة المازوت لجؤوا إلى تشغيل مولداتهم بالزيت المحروق عيار ٥ فهو يعتبر زبالة التكرير أو ما يمكن تسميته بالمازوت الوسخ، مبيناً أن سعر الليتر منه اليوم ٩ آلاف ليرة وأن الاستهلاك في الشهر يصل لـ١٢٠ ألف ليتر فمولدة فولفو ٥٠٠ تستهلك في الساعة ٥٠ ليتراً.

ووفقاً للمصدر فإن سعر برميل الزيت اليوم مليون و٧٥٠ ألف ليتر على حين أن سعره كان قبل شهر كان مليون ليرة ومن المتوقع ارتفاعه إلى مليونين ونصف المليون إذا بقي الوضع على هذه الحالة.

ووفقاً للمصدر فإن سعر الكيلواط الساعي من الكهرباء ٥٨٠٠ ليرة حالياً وهو متغير كل أسبوع وذلك وفقاً لأسعار الزيت، مشيراً إلى زيادة في عدد المشتركين يومياً بسبب عدم التقنين الجائر الذي قد يصل أحياناً إلى نصف ساعة وصل في الأربع والعشرين ساعة.

وكشف المصدر أن شرائح المشتركين لدى مستثمري التيار الكهربائي واحدة حيث إن ٤٠ بالمئة يشتركون ولا يدفعون شيئاً لأنهم لا يشغلون سوى لمبة للإنارة إضافة لشحن الجوال وبالتالي لا يوجد دفع على حين أن ٥٠ بالمئة يبلغ استهلاكهم الأسبوعي للكهرباء بين ٢ إلى ٥ كيلواط ساعي و١٠ بالمئة يكون استهلاكهم أكثر من ١٠ كيلواط ساعي أسبوعياً.

وبين المصدر أن أصحاب المولدات مفروض عليهم تخديم جميع الدوائر الحكومية والمدارس والجوامع في أي مدينة مجاناً وذلك إضافة لأجزاء من الشوارع.

رئيس المجلس المحلي بمدينة عربين راتب شحرور بين لـ«الوطن» أن وجود الأميرات حل مشكلة كبيرة للأهالي من أجل إنجاز مستلزماتهم الحياتية، موضحاً أن سعر الكيلو واط الساعي مختلف حسب سعر المادة التي يعتمد عليها مشغلو المولدات وقد كان ٥٥٠٠ لكنه حالياً السعر يمكن أن يصل ٦٣٠٠ ليرة.

ووفقاً لشحرور فإنه تم تخصيص الجوامع والمدارس والسجل المدني والدوائر الحكومية المختلفة بـ١٥ كيلواط ساعي أسبوعياً إضافة لإنارة بعض الشوارع والساحات الرئيسية مجاناً.

يذكر أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد سجلت بداية هذا الأسبوع عدداً من الضبوط الخاصة بالتلاعب بكميات المازوت في محطات الوقود منها ضبط محطة محروقات على طريق الضمير بمخالفة التصرف بكمية من احتياطي المازوت وبلغت قيمة التغريم أكثر من ١٢ مليون ليرة، إضافة إلى ضبط محطة محروقات في العادلية بمخالفة التصرف بكمية من البنزين والمازوت وبلغت قيمة التغريم ٤٤ مليون ليرة وضبط خزان مازوت في الحسينية بمخالفتي عدم حيازة سبخ مدرج نظامي للقياس ومخالفة التعليمات الإدارية الناظمة لتفريغ الطلبات.

أزمتا الصيف والشتاء!!

في الصيف أزمة سمسرة بالمياه وفي الشتاء أزمة تسويق المياه: ٧ مليارات ليرة لم تدفعها «السورية للتجارة»

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تراجع إنتاج الشركة العامة لتعبئة المياه التابعة لوزارة الصناعة- المؤسسة العامة للصناعات الغذائية- خلال العام الماضي وتراجعت مبيعاتها من المياه المنتجة في معامل الفيجة وبقين والسن والدريكيش وزادت مخازينها بنسبة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٢١ وزادت ديونها وعجوزاتها ووصلت إلى مرحلة صعبة جداً وفق المعطيات المتوافرة بين أيدينا تمنعها من تأمين موادها الأولية ما يهدد بتوقف أو تراجع إنتاجها في الفترة القادمة إذا لم يتم معالجة الأسباب التي أدت وتؤدي لهذا الواقع السيئ وأهمها حصر تسويق إنتاجها بكل من المؤسسة السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية وإلغاء الوكلاء في كل المحافظات.

إدارة الشركة بطرطوس وصفت الواقع ورفعته بكتاب إلى المؤسسة العامة للصناعات الغذائية قبل نهاية العام الماضي وأرفقته بجداول تضمنت الإنتاج الفعلي والكميات المبيعة للمؤسستين والاستجرار الفعلي وكمية المخزون وقارنتها مع ٢٠٢١ عندما كان التسويق يتم من قبل الشركة عبر الوكلاء والجهات العامة وطلبت التدخل مع جهتي الحصر لمعالجة المشكلات القائمة.

وتقول الشركة في ذلك الكتاب –حصلت «الوطن» على نسخة منه – يتضمن جدولاً للإنتاج الفعلي والكميات المبيعة لكل من المؤسسة السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية والكميات المبيعة للوكلاء والجهات الأخرى ومجموع المبيعات الفعلية وكمية المخزون لغاية ٢٠٢٢/١٢/١٨ والمقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠٢١ حيث يلاحظ تراجع الإنتاج عن العام السابق بنسبة ١٣ بالمئة لمنتج قياس واحد ليتر ونصف ليتر وتراجع نسبة المبيعات بما يزيد على ٢٠ بالمئة للمنتج نفسه وزيادة المخازين بنسبة ٤٥,٨ بالمئة مع أن نسبة التنفيذ لم تبلغ سوى ٦٩ بالمئة لمنتج واحد ليتر ونصف ليتر ونسبة ٨٤ بالمئة لمنتج نصف ليتر ونسبة ٣٠ بالمئة لمنتج خمسة وعشرة ليترات، ويعود سبب انخفاض الإنتاج للأسباب التسويقية التي تعمل عليها المؤسستان السورية للتجارة والاجتماعية العسكرية حيث يقدر فوات المخزون والمنفعة على شركتنا بأكثر من ٢,٥ مليون لف جعبة من قياس واحد ليتر ونصف ليتر.

وطالبت المؤسسة في كتابها بالتدخل لدى المؤسستين للإسراع في عملية التسويق لمنتجات الشركة وفق محاضر الاتفاق المبرمة والحيلولة دون توقف عملية الإنتاج والتخفيف من تكاليف التخزين وإعادة النظر في السياسة التسويقية الجارية علماً أن نهاية العقد لمحاضر الاتفاق تنتهي بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ والعمل على تحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة للجميع والتأكيد على الإسراع في تسديد قيمة المبيعات وذلك كي يتاح تسديد كل الالتزامات المالية المترتبة على الشركة قبل انتهاء ٢٠٢٢ وتأمين المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية لعام ٢٠٢٣.. حيث بلغت مديونية المؤسسة السورية للتجارة لغاية ٢٠٢٢/١٢/١٨ مبلغاً وقدره ٧ مليارات ليرة. فيما بلغت مديونية المؤسسة الاجتماعية العسكرية لغاية التاريخ نفسه ٣,٧ مليارات ليرة.

مدير عام الشركة بسام علي رد على تساؤلات «الوطن» المتعلقة بمصير مراسلات الشركة لدمشق حول وضعها الإنتاجي والتسويقي عن عام ٢٠٢٢ بأن المؤسسة والوزارة تتابعان كل ما تم رفعه من الشركة وبعد أن نوقش الأمر في اللجنة الاقتصادية تعمل الوزارات ذات العلاقة على وضع الآلية المناسبة للمعالجة سواء بالنسبة لجدولة ديون المؤسستين المسوقتين للشركة أم لجهة المطابقة أم لجهة استمرار أم عدم حصر التسويق بهما وبحيث يكون الحل مرضياً لكل الجهات وتوقع أن يتم التوصل لمعالجة كل الأمور المطروحة اليوم الخميس خلال الاجتماع الذي سيعقد في وزارة الصناعة بحضور كل الأطراف.